

وكذا اعتنا قيمه لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل من اخذ
 صدقة التطوع على الشهور ومن تلزم المزي تفتته لا يلزمها الزكاة
 اليهم باسم الفقير والمسكين ويجوز دفعها اليهم باسم كونه عزة
 او غارمين مثلا ولا تصح للكاش كتاب الحكم الصيام وهو الصوم
 مصدران معناها لغة الاسماك وشراعا مساك عن مفسرنية مخصوصة
 جميعها وقيل الصوم من مسلم عاقل طاهر من حجب ونفاس وشرايط
 وجوب الصيام ثلاثة اشيا وفي بعض الشيخ اربعة اشيا الكلام والبيع
 والفعل والقدرة على الصوم وهذا هو الساقط في نسخة الثلاثة فلا
 يجب الصوم على اعداء ذلك وفي بعض الصوم اربعة حصول اعدا النية
 بالقلب وان كان الصوم فرضا كرمضان وتزاد فلا بد من اتمام النية
 ليلا ويجب التيقين في صوم الغرض كرمضان واكمل نية صومه ان يقول
 الشخص نويت صوم غد عن اذ فرض رمضان هذه السنة لله تعالى
 والثاني الامساك عن الاكل والشرب وان قل الماكول والمشروب
 عند التعمد فان كان ناسيا او جاهلا لم يفطران كان فريضة بالكلية
 او نسا بهيد عن العلم والاداء وليثالث الجماع عاهد او اما البيع
 ناسيا فكالاكل ناسيا والرابع تعمد الذي فان غلبه النسي فلا يبطل صومه
 والذي يفطر به الصائم عشرة اشيا احدها ونائها ما وصل الى الجوف
 عند الفتح او غير المنفتح كالاصول من صومه الي المراس والمراد باسماك
 الصيام عن وصول عين الي ما يسمى جوف والثالث الحقة من احد

من استعمله الامام على اخذ الصدقات ودفعها المستحقين والمؤلفة
 قلوبهم وهم اربعة اقسام مؤلفة المسلمين وهو من اسلم ونيت
 حقيقة فيقال برفع الزكاة له ويقية الامام في المسويات وفي
 الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة اما المكاتب كتابة فاسدة فلا
 يعطى من سهم الكاتبين والغادم على ثلاثة اقسام احدها من استدان
 دينيا لسنتين فتمتة بين طابقين في قسيل لم يظهر قائله فتحل ديننا
 بسبب ذلك فيعفى دينه من سهم الغارمين غنيا كان او فقيرا كان
 واما يعطى الغارم عند بقا الدين فان اراه من ماله اودقه ابتدالم
 يعطى من سهم الغارمين ويقية الاقسام في المسويات واما في سبيل
 فتم الغرة الذين لا سهم لهم في ديوان المرتبة بل هم مطوعون بالجهاد
 واما ابن السبيل فهو من يتي سفر من بلد الزكاة ويكون مجنا ذا سبيلها
 ويشترط فيه الحاجة وعدم المعصية واليمن يوجد منهم اي الاصناف
 فيه اشارة الا انه اذا فقد بعض الاصناف ووجد البعض يرضون له
 فان فقدوا كلهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم وبعضهم ولا
 يقتصر في اعطاء الزكاة على اقل من ثلاثة من كل صنف من الاصناف
 الثمانية الاعمال فانه يرضون بان يكون واحد ان حصلت به الكفاية
 واذا صرف لاثنتين من ذلك يرضون بان يكون اقل من اقل يعزم له
 الثلث وخمسة لا يجوز دفعها اي الزكاة اليهم الغني بماله او كسب
 والعبد وبنوا هاشم وبنو المطلب وامنعوا حقهم من خمس الحسن ام لا
 وكذا

يكون ان يكتفوا
 حصصهم ثم الثلث
 اقل من حصول

Copyright © King Saud University